



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التدفقات النقدية وأزمة سعر الصرف في العراق

سلام جبار شهاب



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التدفقات النقدية وأزمة سعر الصرف في العراق

سلام جبار شهاب*

الخلاصة

- لا يوجد دليل على وجود ضغوط أمريكية على العراق، أو عقوبات اقتصادية عليه، أو حتى على الحكومة الحالية، وإنما في حقيقة الأمر، تتطلب التحويلات الدولية للأموال من الحركة التجارية الامتثال لأحكام مكافحة غسل الأموال العالمية، وأحكام مكافحة تمويل الإرهاب.
- الحكومة بحاجة إلى الدفع في تسهيلات بيع العملة إلى موردي الأغذية والحاجيات الأساسية يقابلها تركيز دور مفازر الأمن الاقتصادي، عن طريق إصدار لائحة تسعيرة مركزية للسلع الغذائية الأساسية بالتعاون مع غرف التجارة تكون ملزمة، وتعمّمها في الأسواق.
- التحسّن في أسعار النفط والتوسّع في النفقات الحكومية يدفع إلى هروب الأموال خارج العراق، إذ يُؤشّر في خمس سنوات 2007 - 2011 فقدان (33) مليار دولار من ميزان المدفوعات العراقي.
- انسحبت الطبيعة غير المنظمة للاقتصاد العراقي على التعاملات النقدية والمالية الذي يتسم في جزء منه بأنه لا يخضع إلى الإجراءات النظامية، وهو ما جعل وقع الإجراءات الجديدة أكثر حدة على السوق المحلي غير النظامي، أكثر من الأنشطة الاقتصادية النظامية.
- لا يمكن ربط الدينار العراقي بسلة من العملات العالمية -من الناحية العملية-؛ لأنّ فيه أخطار على النظام النقدي والمالي العراقي، وربما يتعدى إلى أبعد من تلك المخاطر.
- تتطلب الضوابط الجديدة مستويات عالية من الإفصاح والشفافية، ومن ثمّ فهي كانت بمنزلة صدمة لعديد من البنوك العراقية التي لم تكن معتادة على هذا المستوى من التدقيق؛ ممّا سبّب التهافت على طلب الدولار «Rushing».
- ستتأثر علاقات العراق التجارية مع دول الجوار، تبعاً إلى الإجراءات المتبعة من الخزانة الأمريكية، وربما ستقود الإجراءات الصارمة إلى تغييرات في الهيكل التجاري للعراق.

* باحث في الاقتصاد السياسي.

- ستعاني منطقة الشرق الأوسط في العام الحالي أزمة ركود اقتصادي؛ بسبب الوهن الاقتصادي بفعل العقوبات الاقتصادية، وضوابط حركة النقد.

المقدمة:

مع أنّ انخفاض قيمة العملة لا يبدو دراماتيكياً في العراق، لا سيّما بالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة، إلا أنه تسبّب في حالة من الذعر بين المواطنين العراقيين الذين يخشون ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة مثل القمح، خصوصاً إذا ما علمنا أنّ (70% - 80%) من الاحتياجات الغذائية تأتي من الخارج. وقد سبّب ذلك نشاطاً من الممارسات التي تتعلّق بالمضاربة بالعملة التي أثّرت على قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية، ومنها الدولار.

يذهب بعضهم إلى أنّ ما يحصل هو نتيجة لعقوبات أمريكية على العراق، وعلى النظام المالي في العراق، ويعدها بعضهم استهدافاً سياسياً يراد منه إضعاف فئة سياسية محددة، أو عرقلة عمل الحكومة العراقية؛ لإضعاف الدينار العراقي، وتعرض الاقتصاد العراقي إلى الخطر، وأيضاً توسيع رقعة الفقر؛ بسبب تحجيم علاقات العراق التجارية مع الخارج، وتقليل فرص التبادل التجاري. ويجدها بعضهم الآخر محاولات لمنع هروب رؤوس الأموال من العراق، أو ربما محاولة للضغط نحو تحسين الممارسات البيروقراطية في المصارف العراقية، وتحسين نظام تداول المعلومات والبيانات المالية. كما يجد آخرون مثل تلك الإجراءات ربما ستعمل على تعزيز مستوى التشغيل في الاقتصاد المحلي، ومن ثمّ تقليل الاستيرادات، وخروج رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

إجراءات وليست عقوبات

لا يوجد دليل على وجود ضغوط أمريكية على العراق، أو عقوبات اقتصادية عليه، أو حتى على الحكومة الحالية، وإنما في حقيقة الأمر تتطلّب التحويلات الدولية للأموال من الحركة التجارية الامتثال لأحكام مكافحة غسل الأموال العالمية، وأحكام مكافحة تمويل الإرهاب، وأحكام العقوبات مثل تلك التي تنطبق على بعض الدول في العالم ومنها دول مجاورة إلى العراق، ومنها تتعلّق بالحرب على روسيا والصراعات في الشرق الأوسط، فضلاً عن انغماس الصين في المنطقة. لذا تتطلّب الحاجة إلى تطبيق الإجراءات الجديدة مستوى أعلى من الإفصاح والشفافية إلى البنوك العالمية، وهي غير متوفرة نسبياً في البنوك العراقية. كما تأتي هذه الإجراءات على خلفية فضيحة

«سرقة القرن» التي جرى فيها تهريب (2.6) مليار دولار من أموال ضرائب الشركات المودعة في أحد المصارف الحكومية.

عدم القدرة من قبل المصارف المحلية على الاستجابة إلى الإجراءات الجديدة، كما أنّ جزءاً من التحويلات النقدية في العراق تكون بصورة حوالات، أو عن طريق تجرّي خارج النظام المصرفي أدّى -ومنذ تطبيق تلك الإجراءات في تشرين الثاني 2022- إلى إيقاف (80%) من أموال العراق السيادية المودعة في الولايات المتحدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛ بسبب شكوك حول الوجهة النهائية لهذه التحويلات¹.

لذا يمكن عُددُ الإجراء وضعاً مؤقتاً سينتهي حالما يُمتثل للشروط الجديدة، أو ربما تخفيف إجراءات تطبيق تلك الشروط إلى حين استيعاب كل المصارف العراقي إلى تلك الإجراءات. وقد اتخذت الحكومة العراقية إجراءات جديدة، وتسهيلات تستهدف التخفيف من أثر تلك الإجراءات منها بيع العملة إلى التجار بالأسعار الرسمية للبنك المركزي العراقي.

البنوك العراقية وإجراءات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

كانت البنوك العراقية تعمل بموجب قواعد أقل صرامة منذ فترة سقوط نظام صدام، واستمر عمليات تأجيل القواعد الضابطة لحركة رأس المال العراقي في تلك لسنوات، مع عمليات الرصد التي جرت فيما يتعلق بتهريب العملة العراقية، ويذكر الجانب الأمريكي ومنهم مسؤولون عراقيون في البنك المركزي العراقي بأنهم قرّروا أن يكون الوقت قد حان لجعل النظام المصرفي العراقي يمتثل لممارسات تحويل الأموال، والتي طُبِّقت منذ تشرين الثاني 2022، ومنذ أن دخلت الإجراءات حيز التنفيذ، حُظِرَ (80%) أو أكثر من التحويلات اليومية بالدولار للعراق؛ لعدم كفاية المعلومات حول وجهات الأموال، أو أخطاء أخرى. ونتيجة لذلك، وفي ظل شحة الدولار في السوق العراقي هبطت العملة العراقية بما يصل إلى (14.6%) مقابل الدولار²، وبلغت التحويلات اليومية من الحسابات الرسمية للعراق من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والمؤسسات الخارجية الأخرى (224.4) مليون دولار في الأشهر الماضية، على حين وفي 17 كانون الثاني 2023 حُوِّلَ

1. Raya Jalabi, Iraq sacks central bank governor as dinar slides in value, Financial Times, 23 Jan. 2023.

2. اعتماداً على سعر السوق الموازي بتاريخ 1 شباط 2022.

(22.9) مليون دولار من البنك الفدرالي الأمريكي إلى العراق بانخفاض يقارب (90%)³، ممّا أدّى إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع المستوردة بما في ذلك السلع الأساسية، وتوقف حركة الأسواق المحلية.

مثّلت الإجراءات التي انتهجها البنك الفدرالي الأمريكي في نيويورك صدمةً أحدثت أزمة داخل الاقتصاد العراقي، علماً أنّه قد رُصدت عمليات تهريب العملة في العراق في السنوات السابقة، ومع عملية رصد عمليات التهريب فإنّ الاستجابة لهذه التقديرات حول هروب رأس المال كانت ضعيفة جداً. ويذكر المسؤولون الأمريكيون أنّ القواعد الصارمة للتحويلات الإلكترونية للدولار إلى البنوك العراقية الخاصة لم تكن مفاجأة للمسؤولين في بغداد. إذ تُقدّمت تنفيذاً مشتركاً في تشرين الثاني بعد عامين من المناقشات والتخطيط من قبل البنك المركزي العراقي، والخزانة الأمريكية، ومجلس الاحتياطي الفيدرالي.

تتطلب المنصة الجديدة للتحويلات المالية تفاصيل كاملة عن العملاء الذين يريدون تحويل الأموال بما في ذلك المستفيدون النهائيون. ويضغط المسؤولون الأمريكيون على العراق منذ سنوات لتعزيز ضوابطه المصرفية. أوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي - في عام 2015 - وزارة الخزانة مؤقتاً تدفّق مليارات الدولارات إلى البنك المركزي العراقي؛ بسبب مخاوف من أنّ العملة كانت في نهاية المطاف تُحوّل إلى متشدّدي تنظيم داعش.

العلاقات التجارية للعراق

تهيمن تجارة البضائع الدولية على الاقتصاد العراقي، وتعكس هذه التجارة الدولية إلى التاريخ الطويل من من التجارة؛ إذ يُعدّ العراق ممراً تجارياً رئيساً بين أوروبا وآسيا، ولكن بفعل الحروب والعقوبات الدولية التي فرضت على العراق في حقبة النظام الديكتاتوري، فقد فاتت الفرصة على العراق من الاستفادة التاريخية من الانفتاح الاقتصادي خصوصاً في حقبة التسعينيات من القرن الماضي، إذ فوّت العراق على نفسه الاستفادة من تطوير الممر المائي والبري، ومنح ذلك فرصاً إلى دول أخرى في المنطقة في أن تستحوذ على هذا الانعزال، واستطاعت أن تسحب الفرصة إليها منها الإمارات التي مكنتها ظروف الحصار إلى الاستفادة من عزلة العراق، وتحويل اهتمام التجارة العالمية

3. David S. Cloud, Iraq Economy Reels as U.S. Moves Against Money Flows to Iran, Wall Street Journal, 19 Jan. 2023.

إلى الإمارات، وقطر، والكويت، والسعودية، وحتى إيران، ومصر.

في المقابل، وبعد سقوط نظام صدام في 2003 لم يستفد العراق من فرص اللحاق بالتطورات الاقتصادية في العالم؛ بفعل الصراعات السياسية والحرب الأهلية، وتخلّف الأنظمة والقوانين في تجسير فرص اللحاق بالتطورات العالمية. لذا، أصبح العراق أسير الإيرادات الواحدة وهي النفط، فالعراق من أكثر الاقتصادات في العالم في التصدير والاعتماد على مصدر طبيعي واحد، ويشكل النفط (99%) من صادرات البلاد⁴.

ميزان الحساب الجاري للبلد هو مجموع صافي تجارة البلد في البضائع والخدمات وصافي الدخل والتحويلات، ووفق بيانات عام 2010 فإن ميزان الحساب الجاري العراقي كان في حالة فائض بمقدار (6.4) مليار دولار، وإذا كان صافي ميزان رأس المال (الاستثمار، وشراء الأسهم، وتدفق الديون) = 0، في عام 2010، فعليه يمكن التوقع بناء احتياطي البلاد من النقد الأجنبي ستزداد بالمقدار نفسه، أي: (6.4) مليار دولار، ولكن وفق بيانات البنك المركزي العراقي فإن صافي رأس المال عام 2010 كان موجباً بمقدار (8.6) مليار دولار؛ ولأن العراق شهد فائضاً في ميزان حسابه الجاري، وميزان رأس المال فعليه يمكن التوقع في غياب هروب رأس المال زيادة مقدارها (15) مليار دولار في احتياطي العملات الأجنبية (6.4 + 8.6 مليار دولار)، ولكن الزيادة الحقيقية كانت (6.3) مليار دولار⁵.

يعتمد ميزان المدفوعات العراقي بدرجة كبيرة على صادرات العراق من النفط، وعلى أسعار الطاقة، وهو متقلب؛ لأنه يتأثر بأسعار الطاقة في العالم. كما أن السمة السائدة للميزان التجاري العراقي هو اعتماده المفرط على الاستيرادات من الخارج؛ لسدّ الطلب المحلي، وتقدّر ب(60) مليار دولار سنوياً، وتشكّل (30%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة من بين دول الجوار العراقي. هذه الاعتمادية المفرطة من الطلب على الاستيرادات في سد احتياجات الاستهلاك جعلت العراق يدخل دائرة الدول ذات الأثر السريع في انتقال الأزمات إلى الداخل، والتعرض إلى التقلبات الاقتصادية في العالم.

4. World Bank Data, 2022.

5. Frank Gunter, Political Economy of Iraq, 2015.

التجارة وهروب رؤوس الأموال

هروب رأس المال هو عبارة عن تدفق كبير لرأس المال إلى الخارج من بلد ذي دخل منخفض، وأقل نمواً. ويفضّل بعض المحللين تعريفاً أكثر تقييداً لهروب رأس المال على أنه يمثّل الحالة حينما تهرب الأموال، أو تدفع للخروج عبر الحدود بصورة غير قانونية بحثاً عن ملجأ، ويؤكد هذا التعريف أنّ هروب رأس المال غالباً ما يكون رداً على أخطار سياسية أو اقتصادية عالية أو متزايدة، ويمكن النظر إلى مثل هذا الهروب على أنه مقياس كمي لمدى ثقة الناس في المستقبل السياسي والاقتصادي لبلادهم⁶. وعلى الجانب الآخر، قد يحاول بعضهم حمل المحافظ المالية، ونقل بعض الأموال نقلاً سرياً خارج بلادهم؛ لأنّ هذه الأموال عبارة عن مكاسب غير مشروعة، عن طريق الجرائم والفساد وحتى الإرهاب. والنظرة البديلة هو أنّ هروب رأس المال يمثّل -بيسر- محاولةً لخلق محفظة دولية متنوعة لمواجهة قيود حكومية غير معقولة على عمليات التبادل المالي عبر الحدود. وإذا قبلنا بهذه النظرة فيمكن القول إنّ مصطلح هروب الأموال هو عبارة عن وجهة نظر وليس تعريفاً. بمعنى أنّ ما يصح على حالة أن يكون تحويلاً مالياً قد يكون من جانب آخر هروب لرأس المال.

إنّ نوع البيانات وحجمها وحول حجم تجارة البضائع وقيمتها في العراق منخفضة وغير تفصيلية، وأنّ عمليات التهريب الواسعة عبر الحدود مع إيران وتركيا وسوريا لا تعين الإحصاءات الرسمية، إذ لا تخضع في جزء منها إلى الإحصاءات الرسمية، وإنّما تتضمّن جزءاً من التبادل الكلي الذي يكون عبر الحدود. ولذا، تتجاهل المنظمات الدولية البيانات التي تنشرها الحكومة العراقية، وتفضّل الاعتماد على البيانات المعدلة المشابهة لها.

غادر عديد من العراقيين -في فترة ذروة العنف في 2005 و 2007- البلاد لاجئين إلى بلدان أخرى، وأخذوا معهم كلما كان ممكناً من أموالهم، وبعض الأصول التي يمتلكونها، حتى بعد استقرار الأوضاع الأمنية في العراق كانت وما زالت عملية تهريب العملة إلى خارج العراق مستمرة مع العلم أنّ نقل كميات كبيرة من الأموال خارج البلاد، وتقدير هروب الأموال ليس بالعملية السهلة، وهناك عدد كبير من الخيارات التي ابتدعها المهربون؛ لتجنّب أي سيطرة للحكومة، وتلك تضمن التلاعب بالتبادل التجاري والمالي والقانوني، فضلاً عن أنّ التهريب قد يكون بوسائل سهلة، ولكنّها أكثر خطورة، مثلاً حمل حقيبة مليئة بالنقود باستخدام الحمير، أو الحيوانات الأخرى، أو سيراً على الأقدام عند عبور الحدود.

6. Ibid,

وتقدر بعض المصادر أنَّ هروب رأس المال من العراق قد بلغ (33) مليار دولار في خمس سنوات، وهي تعادل (40%) من النفقات الاستثمارية المخصصة في الموازنة الاتحادية في السنوات تلك⁷. ووصل العجز في المدفوعات التحويلية إلى (2.6) مليار في 2010؛ بسبب التحويلات الرسمية بصورة أساسية، ويعتقد أنَّ العجز الحقيقي أكثر من ذلك؛ لأنَّ الأشخاص والمؤسسات غير الحكومية تحاول أن تتجنَّب معاملات التحويلات عن طريق النظام المصرفي، فعدد من التحويلات العابرة للحدود تكون عن طريق استخدام الحوالة بدلاً من استخدام الوساطات المالية القانونية.

خصوصية انتقال الأموال العائدة إلى العراق

تتمتع الولايات المتحدة بالنظر إلى هيمنتها على النظام المالي العالمي بالقدرة على التحكم في جميع أموال البنك المركزي العراقي عن طريق التحكم في حركة العملة الموجهة إلى العراق، حتى لو لم تُودَع هذه الأموال حصرياً في البنوك الأمريكية. وتبقى أموال النفط العراقي مقيدة في حساب واحد في الولايات المتحدة الأمريكية. وتسيطر على هذه الأموال المملوكة للدولة العراقية وزارة الخزانة الأمريكية، وليس البنك المركزي. يمنح هذا الواقع واشنطن سيطرة أكبر على حركة النقد الأجنبي في العراق، ومن ثمَّ التأثير في قيمة العملة العراقية، والتي حتى بإمكانها التأثير في انهيار العملة الوطنية.

وفي محاولة لمكافحة الفساد المستشري في العراق، نفَّذت الولايات المتحدة إجراءات صارمة عديدة، بما في ذلك فرض عقوبات على البنوك العراقية، وتقنين بيع الدولار. ولكن في الحقيقة، ولأنَّ التعاملات الاقتصادية في العراق تجري في أنظمة مالية يصعب تتبعها؛ بسبب طبيعة التعاملات في السوق. لذا بدلاً من ردع التهريب والاحتيايل فإنَّ هذه الإجراءات قد دفعت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في العراق.

كانت سياسات البنك المركزي العراقي - في بعض الأحيان - مصوبةً نحو تطبيق مجموعة العمل المالي (FATF)، مع أنَّ العراق ليس عضواً في هذه المجموعة⁸، ولذا يجد بعضهم أنَّ البنك المركزي قد خلط بين الإجراءات⁹.

7. Ibid,

8. Zaher Mousa, The US holds Iraq hostage with the dollar, the Cradle, 22 Jan. 2023.

9 Ibid,

يُعدُّ موضوع الفساد من بين الأمور التي دفعت إلى تبني الإجراءات الجديدة، إذ قدّم الأميركيان أدلةً على استيراد مليون ثلاثة بسعر (4000) دولار للواحدة عبر محافظة السليمانية في إقليم كردستان، وهو سعر مبالغ فيه؛ لأنّ السوق العراقي لا يطلب كمية كبيرة من هذه السلعة المعمرة. ومنذ عام 2018 بدأت تتبع هذه الأموال عن طريق الأرقام التسلسلية على الدولار. وأبلغت وزارة الخزانة الأمريكية في اجتماعات عديدة مع البنك المركزي العراقي أنّ كميات من هذه الدولارات تُرصد في عدد من دول المنطقة بعد خروجها من العراق¹⁰. ونتيجة لذلك تحركت واشنطن لخفض تحويلاتها الدولارية إلى النصف تقريباً، وإبطاء معظم إجراءات التحويل المالي من العراق التي تستغرق الآن حوالي (15) يوماً لإكمالها، ممّا شلّ السوق العراقي، وفاجأ الحكومة العراقية الجديدة في بغداد.

ترافقت تلك الإجراءات مع قيام العراق بإرسال قوات على الحدود، وشن حملات على مهربي العملات والمضاريب. وخلق هذا الأمر من تهافت على الدولار «Rushing» خوفاً من أزمة اقتصادية تؤدّي إلى اضطرابات اجتماعية، ولكن في الحقيقة هي أمور لا يمكن لها أن تقع بسبب ما ذكر في أعلاه.

انخفاض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار حالة عرضية مؤقتة لا يمكن أن تستمر؛ لأنّ الأمر لا يتعدّى إجراءات إفصاح ستقود إلى تنظيم السوق المحلي بصورة تدفع إلى تنظيم الأعمال ودقة البيانات. وستقود هذه الخطوة إلى وقف تنظيم بيانات النقد العرقي، والاستيلاء غير المشروع. وتعتمد الحكومة العراقية -ومنها وبالتحديد السيد السوداني- على النيات الحسنة المستمرة مع واشنطن؛ لضمان عدم مواجهة عائدات النفط والعائدات المالية للبلاد للرقابة الأمريكية، ويحتاج أيضاً إلى مساعدة واشنطن في محاربة تنظيم داعش.

علاقات العراق الاقتصادية مع دول الجوار

ستتأثر علاقات العراق التجارية مع دول الجوار، تبعاً إلى الإجراءات المتبعة من الخزانة الأمريكية، وربما ستقود الإجراءات الصارمة إلى تغييرات في الهيكل التجاري للعراق، فبعض الحكومات في جميع أنحاء المنطقة لا تنفذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ اقتصاداتها من بينها لبنان. وواحدة من أكبر المشكلات التي تواجه عدداً من البلدان في المنطقة هي انخفاض قيمة العملات الوطنية. ومع بداية

10. Ibid,

العام الحالي 2023 فإنَّ الأدلة لا تُشير إلى تحسُّن اقتصادي في المنطقة، وبالتحديد في دول المشرق، وإثماً على العكس مع فرض الضوابط الجديدة على تداول الدولار الأمريكي.

ارتفع التضخُّم في لبنان بنسبة (171.2%) في عام 2022. ليس من المفاجئ أن يصف البنك الدولي الأزمة الاقتصادية في البلاد بأنَّها من الأسوأ في التاريخ. وبلغ معدل التضخُّم في السودان نحو (380%) في 2021¹¹. إذ سيحتاج لبنان إلى أكثر من سياسات جديدة، ولكن سيحتاج إلى إرادة سياسية أيضاً. والوقت ليس في جانبه. قال صندوق النقد الدولي في الأسبوع الماضي -على سبيل المثال- إنَّ الإيرادات الضريبية للبلاد انخفضت بأكثر من النصف بين عامي 2019 و2021. ولا تشجِّع الأوضاع السياسية في لبنان إلى اتباع ترتيبات وإجراءات جديدتين ممكن أن تحيِّس الأوضاع الاقتصادية، لذا فإنَّ ست دول أوروبية على الأقل فتحت تحقيقاً مع محافظ البنك المركزي اللبناني، إذ يَحقق المدعون العامون في تحويلات تزيد على (330) مليون دولار، يُرغم اختلاسها من مصرف لبنان¹².

تراجعت العملة الوطنية في إيران الجارة إلى العراق إلى أدنى مستوياتها القياسية مقابل الدولار الأمريكي في نهاية هذا الأسبوع. وتوجد مخاوف من جولة جديدة من العقوبات الغربية تضع ضغطاً خاصاً على الاقتصاد في إيران، لذا فقد تستمر حالة الوهن الاقتصادي في المنطقة في العام الحالي، وربما سيكون العام بعده أكثر صعوبة من الناحية المالية على المنطقة.

أُثبتت في السنوات السابقة من عمليات المتابعة أنَّ هناك علاقة بين التهرب المالي وزيادة النفقات الحكومية؛ بسبب تجمُّع إيرادات النفط، إذ تغادر الأموال من البلاد أكثر من أي وقت آخر، لذا كانت هناك خشية من هروب الأموال خارج العراق، وعمليات التهرب تلك هي ناجمة ربما بعدم رغبة المواطنين من إجراء العمليات تحت مظلة النظام المصرفي؛ لعدم معرفتهم بالأنظمة المالية المصرفية، أو الإجراءات البيروقراطية المعقدة. وفي ضوء حاجة العراق إلى رؤوس الأموال في توسُّع إنتاج النفط، وتطوير البنى التحتية؛ لتحسين الظروف المعيشية للعراقيين العاديين في الوقت الحاضر، إذ يُعدُّ خروج الأموال حقوقاً مهدورة لمواطني البلاد التي يمكن أن تستثمر في القضايا التي تعزِّز من قدرة الرفاه الاجتماعي.

11. The Middle East's crumbling currencies in 2023, the National, 2023.

12. Ibid,

الخاتمة

ستكون محاولة إيقاف هروب رأس المال أو إبطائها عمليةً قاسيةً ستترد على المواطنين، إذا لم تكن الحكومة قادرة على التعجيل بتطبيق الإجراءات الجديدة، أو التخفيف في تطبيقها، أسلوب الصدمة الحالي الذي أتبع مع العراق، والذي رافقه ضغط سياسي سيعقّد من علاقة الحكومة العراقية الحالية مع مواطنيها، ولكن إذا ما استطاعت الحكومة العراقية أن تدير الأمور بمهنية عالية تثبت إجراءات «الحكم الرشيد» في القطاع المالي، فإنّ ما بعد ذلك سيضع العراق في بيئات العمل الأكثر شفافية في الإدارة المالية الإفصاح المالي، والذي سيرفع من جاذبية انتقال رؤوس الأموال إلى الداخل بدلاً من هروبها، وبالنتيجة تعزيز بيئة الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني والأسواق المحلية.